التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها

م.م. ناجي ساري فارس
مركز دراسات البصرة والخليج العربي/جامعة البصرة

المستخلص

إن الهدف من عملية التنمية الاقتصادية القضاء على مسببات التخلف والحد من البطالة، وإحداث تغيير جذري في المجتمع، من خلال الارتقاء بالمواطن لتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية. وبعد أن انتهجت بلدان كثيرة استراتيجيات التدخل الحكومي المكثف في الحياة الاقتصادية، وما صاحبذلك من إجراءات إدارية للقطاع العام من أجل بسيط نفوذ التدخل الحكومي على قطاعات الدولة الاقتصادية، مما أدى إلى سلبيات عديدة في هذه الاستراتيجيات، وقد كان لها أثرها المباشر في حدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية في تلك البلدان وقد طبقت تلك الاستراتيجيات في أعقاب الاستقلال السياسي لتلك البلدان ومنها العراق. لقد بدأت التحديات تواجه الاقتصاد العراقي بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة، وعدم تحديد الأخطاء والاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ إن انخفاض أسعار النفط وما سببه من تراجع كبير في العوائد المالية، ترك أثاره في الخطط التنموية للعراق، وقد ساهمت العقوبات الاقتصادية على العراق في تعميق تخلف الاقتصاد العراقي، مما أدى إلى عرقلة المسيرة التنموية بسبب تخلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية، وشيوع ظاهرة البطالة والتضخم والفساد الاقتصادي والمالي. وكذلك تدهور الوضع الأمني بعد سقوط النظام السابق ولحد الان.كل ذلك أدى إلى زيادة التحديات وتعددها، مما أثر سلباً على الاقتصاد العراقي بمختلف قطاعاته الاقتصادية.ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية فلابد من توظيف الموارد النفطية في بناء اقتصاد قوي يؤدي الى زيادة مستمرة في التشغيل والقدرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في زيادة الإنتاج وعدم الاعتماد على القطاع النفطي، وكذلك الاعتماد على التخطيط الشامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.وهذا ما يؤدي إلى معالجة التحديات من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق

Abstract

The goal of the economic development process of the elimination Of the causes of underdevelopment and the reduction of Unemployment,A radical change in the community,By improving Citizens to achieve their Hopes of a decent life in accordance with Health, education and social Standards.After I finished many heavy Government intervention in Economic life strategies countries,and the Concomitant administrative Procedures for the public sectorin order to Influence a simple, Government intervention on the economic Sectors of the state,Which Led to many cons in these strategies, has Had a direct impact on the Incidence and socio-economic and political Changes in these countries Have implemented these strategies in the Wake of the political Independence of those countries, including Iraq.Challenges facing the Iraqi economy because of the wrong economic policies has begun, and You do not specify the errors and structural Imbalances various economic Sectors,As the decline in oil prices has Caused a significant decline in Financial returns, leaving raised in Development plans for Iraq, has Economic sanctions on Iraq have Contributed to the deepening of the Failure of the Iraqi economy,Which led to the obstruction of the Development process because of the Failure of economic, performance Indicators of economic sectors, and The prevalence of the phenomenon Of unemployment and inflation and Economic and financial corruption.As well as the deterioration of the Security situation after the fall of the Former regime and until now. All This has led to increased challenges and Multiplicity, which has a Negative impact on the Iraqi economy in various Economic sectors. The Iraqi economy of the renter economies must Employ of oil resources in Building a strong economy leads to a Continuous increase in operating And the ability to various economic Sectors in the increase of production And not rely on the oil sector, as well As relying on the overall planning In the various economic sectors. This is What leads to addressing the Challenges in order to achieve the objectives Of economic development In Iraq.

المقدمة

مما لاريب فيه أن يتحدد مسار التنمية الاقتصادية الذي لا يمكن ان يحدث بدون تدخل الحكومة، وتفترض تطورا فعالاً وواعياً، إذ تحقق توازناً بين القطاعات الاقتصادية، حيث تلبي حاجات غالبية افراد المجتمع وتحقيق قدراً كبيراً من العدالة بين السكان. وعليه فإن الغرض الأساسي للدول النامية من التنمية تحقيق الأهداف في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدول إلى زيادة الدخل القومي، والقضاء على البطالة من خلال تبنيها سياسة اقتصادية شاملة. أما الاقتصاد العراقي فقد تعرض إلى العديد من المشاكل والتحديات التي تراكمت خلال العقود الماضية والتي أدت إلى تراجع وانهيار القطاعات الاقتصادية. إذإن أحد التحديات التي تواجه العراق ارتفاع معدلات البطالة، لأسباب عديدة أهمها عدم وجود استراتيجية واضحة للتعليم الحالية في مختلف مراحله وبالخصوص المرحلة الجامعية والذي لم يتناسب ومتطلبات سوق العمل العراق. ويعد كذلك ضعف وتردي البنية التحتية من التحديات التي تواجه العراق في مختلف مستويات إنتاجها، فقطاعات مثل والتعليم، الصحة والكهرباء والمياه والاتصالات، الموانئ والمواصلات والمطارات، لم تكن بالمستوى المطلوب من التقدم والتطور. كما إن تخلف قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات واعتماد العراق على القطاع النفطي من الاسباب التي أدت إلى التخلف الاقتصادي. أما أهم وأخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي التدهور الامني والارهاب.

أما مقومات القوة التي يتمتع بها الاقتصاد العراقي من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي ومنها توفر الموارد البشرية والطبيعية، وهذه الموارد تعتبر المقومات الرئيسية في النهوض بالاقتصادي العراقي من خلال الاستغلال الصحيح لهذه الموارد من أجل تنمية اقتصادية ناجحة. وتعد من أهم سبل نجاح التنمية هو الاستقرار الأمني والسياسي، وتنوع مصادر التمويل والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعدم الاعتماد على مصدر النفط في تمويل القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال الوقوف على التحديات التي تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية في العراق.الدور الذي تمارسه التنمية الاقتصادية في معرفة سبل معالجتها في العراق .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة أهم وأخطر التحديات التي تواجه أهداف التنمية الاقتصادية في العراق.

2- معالجة هذه التحديات الاقتصادية في العراق من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي المتردي الى واقع النهوض والتطور.

مشكلة البحث

يسعى البحث إلى الوقوف على المشاكل والتحديات التي تعيق التنمية الاقتصادية في العراق، إذ أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل عديدة أهمها تخلف معظم القطاعات الاقتصادية.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها ((إن هناك تحديات كبيرة لها أثار سلبية على خطط التنمية الاقتصادية في العراق. والوقوف على سبل معالجة هذه التحديات من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في العراق)).

هيكلة البحث

لقد تضمن البحث ثلاثة من المباحث التالية :

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية (نظرة عامة) :

1- تعريف التنمية الاقتصادية.

2- أنواع التنمية الاقتصادية.

3- أهداف التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني :- تحديات التنمية الاقتصادية في العراق :

1- التحديات الاقتصادية.

2- التحديات الاجتماعية.

3- التحديات الأمنية.

المبحث الثالث :- سبل معالجة تحديات التنمية الاقتصادية في العراق.

الاستنتاجات والتوصيات

الهوامش والمصادر

المبحث الاول: التنمية الاقتصادية (نظرة عامة)

ظلت التنمية لفترة طويلة يُنظر إليها كعملية مقاربة بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة، أي بمعنى آخر لقد سيطر اتجاه مفاده أن التنمية تعني دخلا قوميا مرتفعا مرافقا لاقتصاد السوق، حيث المجتمع المتخصص وحيث الناس لا يواجهون حاجاتهم الخاصة لإنتاجه فقط بل لإنتاج ما يستهلكه الآخرون. ويعود الاهتمام بالجوانب الاقتصادية إلى العديد من الأسباب أبرزها، إن الفروق الاقتصادية بين الدول المتخلفة والمتقدمة هي أكثر ما تلاحظ في الجانب الاقتصادي لا سيما حجم وهيكل الاقتصاد الوطني إضافة إلى شيوع الاعتقاد لدى المهتمين في قضايا التنمية أن التغيّر في الجانب الاقتصادي هو الذي يجب أن يولى الاهتمام به قبل أي شيء آخر، وأن اهتمام الدول الاستعمارية بتشجيع نمو بعض القطاعات التي كان الطلب عليها متزايدا إضافة إلى تعزيز القدرة الشرائية في هذه الدول المتخلفة يهدف في الأساس إلى تعزيز تسويق منتجاتها[1].وقد كان الاعتقاد السائد خلال الستينات من القرن المنصرم بان التحول الاقتصادي هو الاساس الذي يعول عليه لتحقيق التنمية. ورغم ان الفكر الاقتصادي قد تضمن في تلك الفترة محاولات لإدماج البعد الثقافي والاجتماعي في عملية التنمية وتضمينها مؤشرات واساليب كمية قد تفوق في اهميتها النسبية اهمية البعد الاقتصادي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للفرد. الا ان الهاجس الاقتصادي ظل يحتل المرتبة الاولى في ذلك التفكير ففي عام 1960صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار برقم 1515حول العمل المشترك في سبيل الانماء الاقتصادي لرسم استراتيجية طريق الامم النامية من اجل تطوير اقتصاداتها[2].وبعد تحرير معظم الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية من

السيطرة الاستعمارية وحصولها على الاستقلال السياسي ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. وحينما بدأت هذه الدول تواجه قضايا التخلف وتسعى نحو تحقيق طموحاتها التنموية عن طريق وضع البرامج والمشاريع الاستثمارية لرفع معدلات التنمية الاقتصادية ومحاولة تقليص الفجوة القائمة بين اقتصاداتها واقتصادات الدول المتقدمة اصطدمت هذه الدول بجملة من العوائق والتحديات تركزت بشكل اساسي في انخفاض حجم المدخرات الوطنية وعدم كفايتها لتمويل عملية التنمية، وتسعى جميع الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة إلى تقليص الفجوة القائمة مع الدول المتقدمة عن طريق رسم الخطط والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية [3].

1- تعريف التنمية الاقتصادية: لقد درجت الكتابات الاقتصادية على استخدام العديد من المصطلحات، كالنمو والتنمية والتقدم، للتعبير عن ظواهر التغير في المجتمعات المتخلفة.وهذه المصطلحات تبدو لبعض الاقتصاديين مترادفة وتحمل نفس المعنى تقريباً، في حين يحاول البعض الاخر أن يميز بين فيما بينها على أساس إن لكل منها مدلولاً اقتصاديا محدداً يختلف عن الاخر.وفي هذا الصدد يدور النقاش بشكل أساسي حول مسألة التمييز بين مصطلح (النمو الاقتصادي) ومصطلح (التنمية الاقتصادية)[4].

ولهذا فإن التنمية الاقتصادية لها مفاهيم عديدة، فالتنمية الاقتصادية تعرف على إنها **(فعالية اجتماعية حركية تتضمن تغيرات كمية ونوعية في حياة الناس خلال فترة زمنية معينة)**. فهي إذن عملية مجتمعية واعية موجهة، كما إنها تتضمن تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية تستخدم من أجل توسيع الطاقات الانتاجية الذاتية كي يتحقق بموجبها تزايد منظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية التي تؤكد الارتباط بين الكفاءة والجهد وتعميق متطلبات المشاركة مستهدفة توفير الحاجات الاساسية (المادية وغير المادية) من أجل ضمان الفردي والاجتماعي والقومي. وبناءً على ما تقدم فإن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تستخدم الموارد المتاحة بكفاءة لزيادة الانتاج السلعي، وإنما **هي عملية هادفة مركبة (فهي حاصل تفاعل جميع العناصر) وتشمل حركة المجتمع كله وتستهدف مكوناته جميعاً سياسياً واجتماعيا واقتصاديا وبالشكل الذي يتوجب أن يكون متكاملاً ومنسقاً**[5].

وتعرف التنمية كذلك بانها **(عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في أعداد السكان، أي معدل الزيادة في النمو أكبر من معدل الزيادة في أعداد السكان بحيث يكون هناك تغير في هيكلية اقتصاد الدولة.** وقد تجلى مفهوم التنمية الاقتصادية خلال عقد السبعينات في صور أخرى اشتملت على الحد من ظاهرة الفقر وحالة عدم المساواة والبطالة، ومشكلة عدم العدالة في توزيع الدخول المتحققة، ولم يقف مفهوم التنمية الاقتصادية في التطور عند هذه الحدود، بل أخذ يحتل اهتمام المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ومن خلال برامجها التنموية، وخاصة بعدأصدار إعلان الحق في التنمية الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1986) والذي عرف التنمية بأنها (عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، ويمكن فيها إعمال جميع حقوق الأنسان والحريات الأساسية أعمالاً تامة).بناء على ما تقدم يتضح إن لمفهوم التنمية جانبين رئيسين: الأول: جانب كمي يتمثل بمجموعة من المؤشرات الكمية التي تعمل على إشباع الحاجات الاساسية للإنسان.

الثاني: جانب كيفي يتعلق بتغير أنماط السلوك ونوع العلاقات السائدة، وهذا الجانب هو الذي يتعلق بالابتكار والتقدم.

ولهذا فالمصطلح الاقتصادي التقليدي للتنمية كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الاولية ساكنة أو قليلاً أو كثيراً لمدة زمنية طويلة لتوليد واستدامة زيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي ألأجمالي (G N I) بمعدلات (5 %) إلى (7 %) أو أكثر[6].

ولعل أفضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به (Goulet,1971) الذي ميز بين ثلاثة عناصر أساسية أو قيم أساسية والتي دعاها :

1- قوت أو غذاء الحياة.

2-احترام أو اعتبار الذات.

3- الحرية.

إن قوت الحياة يتعلق بتوفير أو تجهيز الحاجات الاساسية للإنسان (Basic Needs) وإن أسلوب الحاجات ألأساسية في التنمية قد أبتدأ من قبل البنك الدولي في عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي. وجوهر هذا الاسلوب هو أن أي بلد لا يمكن أن يعد متطوراً على نحو كامل إذا كان غير قادر على توفير هذه الحاجات الاساسية مثل السكن والملابس والغذاء، وحد أدنى من التعليم لكل سكانه. وهكذا فإن من الأهداف الرئيسة للتنمية إنقاذ الناس من الفقر وتوفير الحاجات الاساسية آنياً أما احترام الذات فيتعلق بالشعور والاستقلال من قبل الاخرين وليس هناك بلد يمكن أن يعد متطوراً على نحو كامل إذا كان مستغلاً من قبل الآخرين وليس لديه القوة أو السلطة والتأثير لإجراء علاقات على أسس متساوية أو متوازية. وهكذا فإن الدول النامية تسعى إلى التنمية من أجل احترام واعتبار الذات والتخلص من شعور الهيمنة والاعتماد والذي يتعاضد مع الوضع الاقتصادي المتخلف أو الرديء. البؤس، حتى يكون الناس أكثر قدرة على تقرير مصيرهم بأنفسهم. وليس هناك إنسان يمكن يعد حراً ما لم يكن قادراً على الاختيار إذا كان سجين الحياة على الهامش أو على حد الكفاف بدون تعليم وبدون مهارات. وهكذا فإن فائدة أو ميزة التنمية المادية هو إنها تمدد أو توسع مدى الاختيار الانساني المفتوح للأفراد والمجتمعات. إن هذه العناصر الرئيسة الثلاثة متداخلة مع بعضها البعض. ولذلك يمكن القول أن التنمية تحصل عندما يكون هناك تحسناً في الحاجات ألأساسية وعندما يساهم التقدم الاقتصادي إلى مدى كبير في الشعور باحترام الذات بالنسبة للبلد والافراد الذين يعيشون فيه[7].

وهكذا فإن التنمية: **ليست ظاهرة اقتصادية صافية، إذ أنها تتضمن أكثر من الجانب المادي والمالي لحياة الناس، ولذلك فإن التنمية ينبغي أن تفهم بوصفها عملية متعددة الابعاد** (Multidimenstions Process) **تتضمن أعادة تنظيم واعادة توجيه لكل الانظمة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تحسينات في دخل الناس وفي ألأنتاج. وهي نموذجياً تتضمن تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية الاجتماعية والإدارية وكذلك في التوجيهات العامة وفي حالات عدة حتى في العادات والمعتقدات**[8].

2- أنواع التنمية الاقتصادية: لقد أدى فشل مجهودات التنمية في العالم الثالث، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة الغربية في سبعينيات القرن العشرين، بالإضافة إلى قصور النظامين الاقتصادي والنقدي العالميين، إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح،حيث أثيرت أسئلة عديدة مثل: تنمية ماذا؟ ولمن؟ ومنه تعالت

أصوات تنادي إلى توسيع مفهوم التنمية ليشمل أهداف أخرى بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية وحظي الجانب الاجتماعي والسياسي والثقافي بقدر كبير من الاهتمام فبدأ الاهتمام بالإنسان ونوعية الحياة والمحافظة على منظومة البيئة التي يعيش فيها الإنسان وكذلك بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية ومنه يعكس رصد عدّة أنواع حديثة لمفهوم التنمية أهمها ما يلي[9]:

أ- التنمية الاقتصادية: هي الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، هي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.وقد ظهرت عدة نظريات للتنمية الاقتصادية أهمها : نظرية شومبيتر ونظرية روستو نظرية التبعية، ونظرية النمو المتوازن من طرف المفكر "روزنشيتين".

ب- التنمية الاجتماعية:- ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951، ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من لاري نيلسون L.Nilson وفارنررامسي Verner Ramcay " التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم". بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعياً.

ج- التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية، وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة[10].

د-التنمية الإدارية:هي ذلك الجانب الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية[11].

إضافة إلى تركيزها على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية. فالتنمية الإدارية متطلب يسعى الإنسان إلى تحقيقه بهدف تنمية الإدارة وتقدمها والعمل على تحقيق الإصلاحات في الهياكل والأبنية التنظيمية وذلك لجعل تلك الأجهزة قادرة على أداء وظائفها وفقاً للخطط المرسومة والقيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل والذي يتضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرق العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية [12].

ر- التنمية الشاملة: تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والذي له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية، فإن التنمية الشاملة هي إمكانية الدولة في تحقيق التداخل والترابط بين كل أنواع التنمية تحقيق نجاحات معتبرة في كل نوع منها سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي الثقافي والسياسي.

و- التنمية السياسية: وهي من المفاهيم الحديثة التي بدأ الاهتمام بها حديثا وتتناول موضوع التنشئة السياسية وغيرها[13].

ي- التنمية البشرية المستدامة: هي تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل ايضا. وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم؛ وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم. ان التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء، والطبيعة، وتوفير فرص عمل، وفي صالح المرأة. انها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقق العدالة فيما بينهم [14].

3- أهداف التنمية الاقتصادية: مع تقدم العلوم الإنسانية والتكنولوجية، فقد تزايد الاهتمام في عالمنا المعاصر بقضية التنمية التي أخذت معنى آخر أكثر شمولية لا تشكل المعدلات الإنتاجية العالية، ولا مجرد نقل إنجازات العالم المتقدم، السمة البارزة فيه. لقد ارتبطت بتحول فكري وتربوي ضخم يضم سائر الإمكانات البشرية العلمية والثقافية والتكنولوجية الموظفة في خدمة التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. لذا، فالتنمية بمفهومها الشامل، ليست عملية اقتصادية فحسب، وليست عملية اجتماعية فحسب، وليست عملية سياسية فحسب، وليست عملية ثقافية فحسب، ولكنها مزيج من هذه كلها وغيرها، تحتوي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتفاعل جميعها وتتداخل بعضها مع بعض في إطار شمولي، تهدف إلى تحقيق أهداف تتغير وفقا لما يحتاج إليه المجتمع. وما هو ممكن للتحقيق، وتعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته.لذا فهي أكثر من عملية نمو اقتصادي يعبرعن وجود " عملية تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور[15].

ولكن هناك بعض المعوقات تقف في تحقيق اهداف التنمية ومنها[16]:

1- البطالة وتوسع النشاط الاقتصادي غير النظامي منخفض الإنتاجية .

2- الفقر والتفاوت الطبقي.

3-التمييز ضد النساء والشباب.

4- ضعف المؤسسات الديمقراطية وآلياتها، وعدم احترام حقوق الانسان.

5- ضعف التكامل الإقليمي والشركات التنموية.

6- الإدارة غير المستدامة للموارد الطبيعية.

7- الاحتلال والحروب والنزاعات.

8- مشكلة توفر البيانات ونوعيتها ومسألة البحث العلمي في خدمة التنمية.

ولهذا فإن هناك العديد من الأهداف للتنمية الاقتصادية والتي تدور كلها حول رفع معيشة السكان لتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها[17]:

أ- زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

ب-رفع مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية

للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا.

ج- تعديل التركيب النسبي: هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، و نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، و البحث في إنشاء دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية.

د- وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

* ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.

* ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي و خصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

* توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

أما الخطة الوطنية للتنمية المستدامة (كعملية ومنتج) يمكن أن تكون أداة لتحقيق الأهداف وكما يلي[18]:

1- تحليل الموضوعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بطريقة شاملة ومتكاملة.

2- دمج اهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية.

3- دعم جهود الحكومة في وضع سياسات التنمية المستدامة وبناء رأي جماعي حولها عن طريق عمليات المشاركة.

4- المساعدة في تحديد بدائل واختيارات واهداف وغايات التنمية.

5- تحسين المشاركة في فوائد التنمية على أساس من العدالة.

6- تيسير تعبئة موارد الدولة البشرية والمالية والمادية لدعم التنمية المستدامة.

7- المساعدة في تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات التي تم وضعها كأولوية من خلال الاستراتيجية.

وأخيراً لابد من القول هنا إن تحول الزيادة السكانية إلى عنصر داعم للتنمية الاقتصادية يتطلب الاتي[19]:

1- توافر (الحرص العام) على ما هو متاح من الموارد وحمايتها من الهدر والضياع والسرقة.

2- توافر (الإرادة الحقيقية) لإجراء التغيير نحو التطور.

3- تجريد البلد المعني من المشاكل التي يعاني منها خصوصاً السياسية والاجتماعية.

4- توافر عنصر (الحرص العام) و(الإرادة الحقيقية)، كمنطلق لإجراء التغيير.

5- الاهتمام بعناصر التنمية البشرية المستدامة.

المبحث الثاني:-تحديات التنمية الاقتصادية في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي من اشكاليات وتحديات واختلالات واسعة لأسباب داخلية وأخرى خارجية فهو لايزال اقتصاد ريعي (احادي الجانب) على الرغم من وفرة الموارد العديدة والمتنوعة، والامكانيات المتاحة فيه. لذلك يتطلب اعتماد مهام واهداف للسياسة الاقتصادية الجديدة في العراق، إن المشاكل السياسية وعدم الاستقرار قادت إلى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل كافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الإداري والمالي، واللجوء إلى الحلول الارتجالية الانية لبعض الحالات مما أدت إلى نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي [20]. وعلى كلما تقدم فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق منها:

1- التحديات الاقتصادية: إن من أهم التحديات، ريعية الاقتصاد العراقي حيث ساهم قطاع استخراج وتصدير النفط بنسبة (44 %) في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة (93 %) من اجمالي الصادرات. وكذلك انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (28,6 %) للأنشطة السلعية و(38 %) للأنشطة التوزيعية و (33,4%) للأنشطة الخدمية للمدة 2004-2008 وهذه النسبة تفسر حاجة العراق إلى زيادة استيراداته لتغطية الطلب المحلي المتزايد على أثر تزايد حجم النفقات التشغيلية في الموازنة المحلية، وأبلغ دلالة على هذه الحقيقة هي ارتفاع المحتوى الاستيرادي لمكون العرض السلعي في السوق العراقية مقارنة بالمحتوى المحلي. أما الدور المحدد للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل وتغطية الزيادة في الطلب المحلي وتمويل الاستثمارات، مما جعله قطاعاً غير مرن لا يمكنه الاستجابة السريعة للتغيرات المستهدفة في خطة التنمية الاقتصادية، مالم يتم تهيئة بيئة اعمال مناسبة وجاذبة تمكنه من أن يكون قطاعاً تنافسياً وتفاعلياً [21]. ولغرض استقصاء أداء الاقتصاد العراقي ومساهمته في التنمية الاقتصادية، نلاحظ إن الناتج المحلي مع النفط أو بدون النفط يساهم في تحديد العقبات التي تقف عارضاً في إنجاح التنمية الاقتصادية وكما في الجدول (1) الاتي، إذ نلاحظ إن الناتج المحلي لعام 2012-2013 المقياس الأكثر شمولاً لأدائه ، وأن اختيار الباحث للسنتين الماضيتين فقد كان بسبب الزيادة المستمرة بأسعار النفط العالمي، والذي أثر ايجاباً على زيادة أسعار تصدير النفط العراقي، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي العراقي، وكما تبين التقديرات الأولية التالية:

- ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة، حيث ازدادت من (70,67) مليار دينار عام 2012 إلى (73,83) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي قدره (4,5 %)، أما الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط وبالأسعار الثابتة فقد ازدادت من (39,60) مليار دينار عام 2012 إلى (42,48) مليار دينار عام 2013 وبمعدل نمو سنوي (8 %) [22].

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي مع النفط وبدونه ومتوسط نصيب الفرد للأعوام 2012–2013 بالأسعار الثابتة (1988)

الفقرات	2012	2013
الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (مليار دينار)	70,7	73,8
الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (مليار دينار)	40	43,2
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (الف دينار)	2,05	2,08

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، الحسابات القومية، 2014، ص11.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط فقد بالأسعار الثابتة ارتفاعاً، حيث ازداد الناتج المحلي من (40) مليار دينار عام 2012 إلى (43,2) مليار دينار عام 2013. ومما تقدم فإننا نلاحظ إن الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرات النفط في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويدل ذلك إن من اهم التحديات التي تواجه تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق التركيز على القطاع النفطي في تمويل مختلف المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية.

أما الجدول (2) الاتي والذي يوضح انخفاض نسبة مساهمة لأنشطة الاقتصادية في العراق ، ومنها الأنشطة السلعية مع النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من (61,9%) عام 2012 إلى (60,6 %) عام 2013، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية مع النفط من (10,1 %) عام 2012 إلى (11,6 %) عام 2013. فيما سجلت الأنشطة الخدمية تراجعاً طفيفاً في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (28 %) عام 2012 إلى (27,8 %) عام 2013. وعليه فإن الأنشطة السلعية لم تحقق بدون النفط أي زيادة ملحوظة في نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجلت ما نسبته (33,7 %) عام 2012 مقابل (32,6%)، في حين ازدادت نسبة مساهمة الأنشطة التوزيعية بدون النفط من (17,8 %) عام 2012 إلى (19.9 %) عام 2013 نتيجة ارتفاع نشاط قطاع البنوك والتأمين والبناء والتشييد وتجارة الجملة. أما الأنشطة الخدمية فقد احتلت مركز الصدارة في نسبة مساهمتها للناتج بدون النفط قياساً بباقي الأنشطة والتي بلغت (49,5 %) عام 2012 انخفضت إلى (47,5 %) عام 2013. وهذا الامر يعكس استمرار تبوؤ القطاع النفطي مركز الصدارة في توليد الناتج المحلي الإجمالي والابتعاد عن هدف خطة التنمية الوطنية 2013–2017 المتمثل بتنوع قاعدة الإنتاج المحلي[23].

جدول (2) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية في توليد الناتج مع النفط وبدونه بالأسعار الثابتة للأعوام 2012– 2013

الأنشطة	% 2012	% 2013
الأنشطة السلعية مع النفط	61,9	60,6
الأنشطة السلعية بدون النفط	32,7	32,6
الانشطة التوزيعية مع النفط	10,1	11,6
الأنشطة التوزيعية بدون النفط	17,8	19,9
الأنشطة الخدمية مع النفط	28	27,8
الأنشطة الخدمية بدون النفط	49,5	47,5
المجموع	100	100

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، الحسابات القومية، 2014، ص 11.

جدول (3)مؤشرات التجارة الخارجية في العراق لعام 2013

اجمالي الصادرات (مليون دولار)	89741,9
اجمالي الصادرات النفطية (مليون دولار)	89402,5
اجمالي صادرات غير النفطية (مليون دولار)	339,4
اجمالي الاستيرادات (مليون دولار)	33383,7
اجمالي الاستيرادات النفطية (مليون دولار)	4929,7
اجمالي استيرادات غير النفطية (مليون دولار)	28454,0
الميزان التجاري (مليون دولار)	56358,2
الميزان التجاري المنتجات النفطية (مليون دولار)	84472,8
الميزان التجاري المنتجات غير النفطية (مليون دولار)	_ 28114,6

المصدر :وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق، إحصاء التجارة، 2014

أما الجدول (3) اعلاه فيوضح مؤشرات التجارة الخارجية لعام 2013 وكما يلي :

- سجل اجمالي الصادرات ما مقداره (89741,9) مليون دولار من اجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية.
- وقد سجلت اجمالي الاستيرادات ما مقداره (33383,7) مليون دولار من أجمالي الاستيرادات النفطية وغير النفطية.
- أما الميزان التجاري فقد بلغ مجموع المبالغ من المنتجات النفطية (84472,8) مليون دولار، وهناك عجز في المنتجات غير النفطية بين الصادرات والواردات بلغ (28114,6-) مليون دولار. ومن كل ما تقدم نلاحظ من خلال الجدول (3) إن الاقتصاد العراقي يعتمد بالأساس على الموارد النفطية في تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية، مما يدل على خطط التنمية الاقتصادية تعتمد في أهدافها على القطاع النفطي دون القطاعات الاقتصادية الأخرى.وفيما يلي ندرج الجوانب التي تأثربها الاقتصاد العراقي[24] :

اولا: الجانب الزراعي: يمكن ملاحظة عدة امور يتصف بها القطاع الزراعي في العراق،وهي:-

1- تدهور الانتاج الزراعي المحلي حيث وصل الى مستويات متدنية جدا لاتصل الى 15% من حاجة العراق.

2- عدم وجود خزين ستراتيجي من الحبوب الستراتيجية.

3- انعدام القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية في الاسواق المحلية امام السلع الزراعية لمستوردة.

4- توقف دعم الدولة.

5- ضعف الاستثمارات الزراعية المحلية وانعدام الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي.

6- ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والمعلوماتية والتسويقية للقطاع الزراعي الخاص والذي يستحوذ على مجمل النشاط الزراعي.

7- مشكلة المياه حيث يعاني القطاع الزراعي من نقص كبير في مياه الري فقد انخفضت كميات المياه الواردة للعراق من 80 مليار م3 سنويا الى اقل من 30 مليار متر مكعب سنويا بفعل السياسات التركية والمتمثلة باقامة العديد من الخزانات والسدود، فضلا عن التلوث الحاصل فيالمياه الواردة حيث ارتفعت كمية الاملاح من 250 جزء من المليون الى 3000 جزء من المليونوهي بذلك أكبر من الاعتيادي بـ 15

مرة، وارتفاع نسبة التلوث من 3 جزء من المليون الى 50جزء من المليون. والسبب في ذلك يعود لقيام دول المنبع والعراق يرمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى الانهر.

8- التلوث البيئي، إذ يعد العراق وفقا لتقارير الامم المتحدة من البلدان التي تعاني من تلوث كبيـــر جدا في المياه والهواء والتربة وهذا ادى الى ارتفاع كبيـــر في تكاليف الانتاج الزراعي نتيجة لاستخدام انواع عديدة من المبيدات المرتفعة الثمن.

ثانيا: الجانب الصناعي: يمكن ملاحظة عدة امور في قطاع الصناعة في العراق ومن هذه الامور[25]:

1- توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي يصل عددها الى (34) الـــف مشروع بسبب توقف دعم الدولة لها، وانقطاع الكهرباء، وانكشاف السوق العراقية.

2- توقف الصناعات الناشئة.

3- هروب رؤوس الاموال الصناعية الى الخارج لعدم ملائمة البيئة المحلية والتي أصـــبحت طـــاردة للاستثمار.

4- توقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة الى القطاع العام وبعضها تعمل بطاقـــات انتاجيـــة منخفضة جدا، كالصناعات الكيمياوية والادوية والغذائية والجلدية والنسيجية.

5- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توفير مفردات البطاقة التموينيـــة مـــن 63%. قبـــل الاحتلال الامريكي الى اقل من 5% بعد الاحتلال.

6- غياب السلع الصناعية المحلية من الاسواق العراقية بشكل شبه تام.

7- انعدام القدرات التنافسية للسلع الصناعية العراقية عموما وانقلاب الهرم بحيث اصبحت الـــــــسلعة العراقيـــة ذات تكاليف عالية جدا وبالتالي سعرها عالي مقابل انخفاض كبير في الكميـــات المنتجـــة بظل تدني النوعية. على العكس من العالم تماما.

ثالثا : الصناعة النفطية: تواجه الصناعة النفطية تحديات متعددة ندرجها كما يلي[26]:

1. عمليات التهريب للنفط والمشتقات النفطية وبما فيها المشتقات المستوردة.
2. استيراد العراق للمشتقات النفطية والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا.
3. ضعف الاستثمارات المالية في القطاع النفطي.
4. حاجة القطاع النفطي لأكثر من (20) مليار دولار لإعادة اعمار المنشآت النفطية ورفع الطاقات الانتاجية والتصديرية.
5. عمليات التخريب والهجمات الارهابية التي تتعرض لها خطوط نقل النفط بين العراق والعالم.
6. التنقيب والاستكشافات النفطية بحاجة الى عملية نهوض كبيرة، كونها تعتمد على الاساليب القديمة.
7. المنافذ المائية التي يتمتع بها العراق والتي تعرضت للضرر من جراء الحرب الامريكية (الاولى والثانية) على العراق، ومستقبلا من دول الجوار، حيث وكما هو معلوم فأن ميناء (مبارك) الكويتي وبحسب دراسات متخصصة سوف يؤدي الى غلق او (خنق) المنافذ العراقية على الخليج العربي، هذه المنافذ لم تستغل بشكل الأمثل.

2- التحديات الاجتماعية: يعاني العراق من مجموعة تحديات اجتماعية لا تقل جسامة وخطورة على المجتمع وعلاقاته وعلى الاقتصاد وقدراته وعلى الانسان وسبل الارتقاء، وفيما يلي ابرز التحديات الاجتماعية التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق [27].

أ - التربية والتعليم العالي: على الرغم من الاهمية التي حظي بها هذا القطاع في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية.

إلا أن بعض المؤشرات ذات دلالات غير إيجابية باتجاه تصور هذا القطاع وتطور مدخلاته أو مخرجاته، فالبيانات تؤشر وجود عجز كبير في اعداد المدارس، وارتفاع نسبة المدارس ذات الدوام المزدوج والثلاثي، ووجود المدارس الطينية التي لا تصلح للعملية التعليمية.

ب- الصحة: إن من أبرز هذه التحديات شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، اضافه إلى وجود مشاكل جسيمة في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الاسرة وعدد الأطباء كل 1000 شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية، ناهيك عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانات الصحية المتاحة، حيث إن درجة اشغال الاسرة في المستشفيات الحكومية لا يتجاوز (65 %) مما يعكس ضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية والحكومية.

ج - السكن: يعاني العراق من ازمة سكن، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة إلى الوحدات السكنية الملائمة والتي تراوحت بين مليون وحجة إلى (3,5) مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان.

د- الفقراء: اكدت البيانات الخاصة باستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق حيث إن (23%) من السكان هم تحت مستوى خط الفقر.

و- البطالة: لعل من بين اكثر التحديات الاجتماعية تأثيراً في الاقتصاد والمجتمع ظاهرة البطالة، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاتها عالية بحدود (15 %) حسب أخر مسح احصائي لها مع تركز واضح لها بين صفوف الشباب لتصل إلى (30 %) وبين النساء لتصل إلى (35,5 %) وبسب الاوضاع التي مر بها الوطن حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن. والجدول (4) يوضح مقارنة بين العراق وبعض الدول، والتي تكشف بشكل صارخ الفجوة بين العراق وغيره، بعدما كان بالأمس القريب صرحا علميا وثقافياً يشار اليه.و جدول (4) يوضح صورة مقارنة بين العراق ومجموعة من الدول[28].

الجدول (4) مقارنة بين العراق والدول الاخرى

الدولة	العراق	الدول العربية	البلدان النامية	البلدان ذات التنمية بشرية متوسطة	العالم
معدل العمر بالسنين	58.2	67.5	55.1	67.5	68.1
نسبة الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بعمر 15 سنة فاكثر	77	70	77	78	79
نسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا	59	66	64	65	68

د. كمال البصري، التحديات الاقتصادية الحالية واستراتيجية المرحلة القادمة 2010-2014، ص5

3- التحديات الأمنية: توفير الامن والامان من الاولويات التي تقع على عاتق الدولة، ولا يقتصر هذا الدور كما هو معروف على توفير الامن للمواطنين، بل يتعدى الى بسط الامن وتوفير البيئة الامنية الملائمة للتعايش السلمي ونشر روح الطمأنينة في جمع ميادين الحياة، ومن الطبيعي ان تتأثر الحركة التجارية والاقتصادية وبشكل كبير في حال حدوث تخلخل في الجانب الامني. لذلك فإن حركة التبادل التجاري تقوم على عدة أسس، وفي حال تعثر او غياب أحد هذه الاسس تصاب حركة التبادل التجاري بالشلل. ومن هذه الاسس توفير البيئة الامنية الملائمة، كما اسلفت، فمن غير الممكن اقامة حركة تجارية واعمال ومشاريع تنموية عندما يغيب الغطاء الامني، حيث استهدفت الاعمال الارهابية جميع مفاصل الحياة في العراق. فعلى سبيل المثال لو ان هناك مشاريع تنموية تنوي المنظمات او الهيئات الاممية اقامتها في العراق فمن غير الممكن الشروع فيها في حال تدهور الوضع الامني او عدم وجود بيئة امنية ملائمة.ولم يقتصر التحدي على الحركة التجارة، بل تعدى الى خطوط نقل الطاقة، كما اسلفت في (القطاع النفطي)، حيث ادى التدهور الامني في المناطق التي تمر من خلالها انابيب نقل البترول الى تعرض الاخيرة الى العديد من الهجمات ادت الى ضياع كميات كبيرة، اضافة الى السرقات التي تعرضت لها هذه الانابيب[29].

المبحث الثالث: سبل معالجة تحديات التنمية الاقتصادية في العراق

إن أهمية التنمية الاقتصادية تأتي من دورها في رفع مستويات المعيشة للإفراد والحد من الفقر وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين إضافة الي زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير فرص العمل فهي مجموعة من السياسات الاقتصادية ينتج عنها تغيرات كبيرة في الهياكل الاقتصادية للدولة مصحوبة بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وزيادة معدلات الرفاهية للإفراد في المجتمع وهما في ذات الوقت هدف أي سياسة اقتصادية.

أ- أهدفها :

إن سبل علاج التحديات تأتي من خلال تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية، عن طريق معالجة الاخطاء والاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وإن شرط تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تتمحور حول رفع المستوي المعيشي للإفراد وتحسين وتغيير في الهيكل الإنتاجي وهذه الأهداف هي[30] :-

1. زيادة الدخل القومي.
2. رفع مستويات معيشة الإفراد.
3. تقليل التفاوت في الدخل بين إفراد المجتمع الواحد.
4. توسيع الهيكل الإنتاجي.
5. الحد من الفقر.
6. المساواة الاقتصادية والاجتماعية.
7. انتشار التعليم وتوفير مستويات الصحة جيدة

ب- متطلباتـها :

ومن خلال معالجة التحديات فلابد من وجود متطلبات لإيجاد تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب ذلك [31]:

أ. إيجاد المؤسسات والآليات التي تعمل على إحداث تغيرات في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة يتلاءم مع ظروفها.

ب. اختيار الأساليب المناسبة والملائمة لظروف البلد من خلال رسم السياسات الملائمة لذلك.

ج. إصلاح الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد القومي وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة.

د. تطوير التنمية البشرية الحقيقية من خلال دعم وتفعيل قطاعات التعليم والتدريب والبحث العلمي.

إن تحقيـق تنـاغم وتناسـق فـي توجهـات الخطـة التنمويـة ومـساراتها ورؤاهـا، جعلـت الإدارة التنمويـة لإيرادات القطاع النفطي مستجيبة لمعايير التنمية المستدامة، وبما يضمن حقوق الأجيال الحالية والقادمة، إن من أهم سبل معالجة التحديات للتنمية الاقتصادية في العراق فإننا نستطيع توضيح بعض هذه المعالجات وكما يلي [32]:

1- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تأمين المتطلبات والمرتكزات الأساسية ورفع نسبة مساهمة اقطاب النمو المختارة بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة في زيادة نسبة مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي على المدى البعيد من أجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنوياً في الناتج بمقدار (13,3 %) مع النفط و (7,5%) بدون النفط.

2- العمل على بناء الشراكة الاقتصادية وتفعيلها ما بين القطاع العام والخاص ليساهم الأول (79 %) من أجمالي استثمارات الخطة أي ما قيمته (329) ترليون دينار في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة (21 %) من أجمالي استثمارات الخطة.

أي ما قيمته (88) ترليون دينار وبما يؤمن التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وفقاً لمبدأ الكفاءة والمنافسة.

3- العمل على تحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة ونمو مستدام بما يضمن التوزيع المنصف للموارد بين المحافظات على أساس الثقل السكاني ومؤشرات المحرومية ومزيد من الأدوار التنموية للمحافظات والإدارات المحلية.

4- تعد الخطة من خلال أهدافها الكلية والقطاعية إلى تعزيز التناسق والتناغم ما بين أذرع السياسة الاقتصادية (السياستين المالية والنقدية) بما يمكن الوصول إلى النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي الكابح للتضخم، والتوزيع المنصف لثمار التنمية ما بين فئات المجتمع.

5- رفع مستوى إنتاجية الأنشطة الاقتصادية وانتاجية العمل بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتنوعه، وإن يكون للقطاع دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية.

أما المعالجات الاجتماعية فتلخص بما يلي [33]:

1- تعزيز فرص التكامل ما بين مسار الخطة واستراتيجية التخفيف من الفقر من اجل الوصول إلى محصلات استراتيجية الفقر الهادف إلى تخفيض نسبة السكان دون خط الفقر إلى (16%) وتقليص فجوة الفقر.

2- إيجاد فرص العمل اللائق ضمن اطار فاعل قائم على ترجمة بنود سياسة التشغيل الوطنية وإقرار قانون العمل الجديد من اجل رفع مستويات التشغيل والحد من البطالة وصولاً إلى (6%) عام 2017.

3- تعزيز البناء المعرفي والمهارات من خلال اتاحة الفرص لتحقيق بيئة تعليمية متكافئة تدعم التوسع في بناء المدارس بما يغطي نصف الحاجة القائمة، والاهتمام برياض الأطفال وتعليم الفتيات، ومحو الامية وتعليم الكبار ورفع مستوى الالتحاق الصافي في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية إلى (95 %، 45 %، 30%) على التوالي.

4- الارتقاء بالبنى التحتية للخدمات الصحية بما يمكنها من تصميم برامج وطنية تحافظ على صحة الانسان، وتقديم خدماتها بجودة عالية، وصولاً إلى خفض معدلات وفيات الأطفال.

5- المرأة والشباب نقاط استهداف الخطة من اجل بناء قدراتهم معرفياً وصحياً وبما يضمن رفع مستوى مشاركتهم في منظومة التفاعلات التنموية.

6- تهيئة بيئة ملائمة تؤدي إلى تقدم ملموس في نوعية حياة المجموعة الهشة والضعيفة وادماجهم في المجتمع وقوة العمل وتوسيع قاعدة مشاركتها، وضمان وصولها إلى الخدمات والمنافع الاجتماعية.

7- تأمين وحدات سكنية جديدة من أجل معالجة النقص الحاصل في الوحدات السكنية في المحافظات العراقية.

أما المعالجات الأمنية والتي تعتبر من التحديات الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق فلابد علينا أن ندرك حاجتنا إلى دعم الأمن لتوظيف صحي للتنمية، ونقصد بالأخيرة أن نفهم التنمية كبرنامج يؤدي إلى خلق الإنسان العراقي الواعي المبدع والذي يؤثر بصورة فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه، بمعنى أن التنمية التي نحن بحاجة لها هي حراك اجتماعي من وضعنا المتردي إلى وضع أفضل منه تعزز فيه كرامة الفرد كانسان وتتوفر فيه متطلبات حرية التفكير بما يجعله فاعلاً لا منفعلاً بالأحداث وإيجابياً لا سلبياً أو لا منتمياً إلى محيطه ومعنى ذلك أن هنالك ارتباطاً صميمياً بين التنمية ومشاركة الإنسان العراقي في تحقيقها. أي يتطلب ذلك تغييراً جذريا وثورياً شاملاً ومخططاً في العلاقات الاقتصادية القائمة، في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية، في هيكل اقتصادنا المشوه وفي التركيب الطبقي لمجتمع عملية إقامة بناء اقتصاد عراقي متوازن فيه، تعتمد على الإمكانات والقدرات الفعلية الكامنة في الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الاقتصادية والدولية إلى أقصى حد ممكن. وليس لدينا شك في أن توفير متطلبات التنمية هو خير وسيلة لبناء الاستقرار داخل الإنسان العراقي وجعل الانقسامات بين مكونات الشعب إلى عناصر تكامل وذلك متى ما تصبح التنمية عملية تبدأ من داخل الإنسان العراقي ومن خلالها وإليه، وبعبارة واحدة إعادة خلق العراق داخل الإنسان العراقي[34].

وقد كان للتصلب الأيديولوجي الذي عرفه العراق في ظل النظام الشمولي السابق الأثر في تحويل المجتمع إلى أداة أصبحت معها التنمية فعلاً دعائياً للسلطة والى الهياكل التي تعزز هيمنتها وليست فعلا يلبي طموح الإنسان العراقي وحاجاته، وقد تركزت عوائق المرحلة الانتقالية في إشكالية التناقض بين أهداف التنمية (ذات الأجل الطويل) ومرامي التواجد الأمريكي (ذي الرؤية المصلحية الضيقة- الأجل القصير) وقد يذهب البعض إلى أن بناء استراتيجية التنمية يتطلب العلاقة التكاملية بين الأمن والتنمية فإن الإطار المؤسسي لهما، (الجيش/ بالنسبة للأمن) و(صناعة النفط/ بالنسبة للتنمية)، ففي تاريخ العراق السياسي الحديث قد جددا شخصية البلد ومصائره ووضعاه على مفترق الطرق لأكثر من مرة وان شكل

الاهتمام الحالي بهما ومداه قد ينقلان حلمنا بدولة الاستقرار السياسي إلى مستوى جديد، لاسيما في ضوء الاتجاه إلى خصخصة قطاع النفط وعدم إعطاء وزن ذي بال للمؤسسة العسكرية للمساهمة في استقرار البلاد[35].

الاستنتاجات والتوصيات

أ –الاستنتاجات

1–إن التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع مستوى حياة الفرد من خلال تلبية احتياجاته الاساسية.

2– لقد أدت التحديات والمعوقات الاقتصادية إلى تدني الناتج المحلي الاجمالي بسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة.

3– يعتمد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي لتمويل موازنة الدولة والنشاط الحكومي.

4– يعاني الاقتصاد العراقي من تخلف القطاعات الرئيسية، كالزراعة والصناعة وضعف الانتاج وتدهور البنية التحتية.

5– إن من أهم الاستنتاجات التحدي ألأمني، والذي يعد من أهم العقبات التي تؤدي إلى عدم تحسين الوضع الاقتصادي مما ينعكس انخفاضا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

6– إن اهم تحديات التنمية الاقتصادية في الوصول إلى أهدافها المرسومة تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية في موازنة الدولة العراقية، وهذه النفقات لا تنسجم مع حجم الأهداف المخطط لها للتنمية الاقتصادية في العراق.

7– لقد أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي واستنزفت معظم موارده البشرية والمادية الحروب المتتالية والصراعات الداخلية والعقوباتالاقتصادية وعمليات النهب، مما أدى إلى فشل الوصول إلى الأهداف المرسومة للتنمية الاقتصادية.

ب – التوصيات

1– العمل على تبني نموذج تنموي اقتصادي من الدول الاخرى، كإيران والكويت والأردن ولبنان .

2–أن يكون هناك انسجام بين المصالح العامة والخاصة، من خلال تفاعل الفرد مع العملية الاقتصادية.

3– لابد من تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال مشاركة القطاع العام والخاص في فرص الاستثمار والتي تعتمد على نقل المهارات الادارية والاساليب التكنولوجية الحديثة.

4–استثمار العوائد المالية في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية ومنها التنمية البشرية في التعليم والاسكان والصحة.

5– توفير الامن والامان من أجل الحركة الاقتصادية والتجارية لتحقيق أهداف تنموية اقتصادية في العراق.

6– من أجل تحقيق تنمية اقتصادية يجب التقليل من الاعتماد على الصادرات النفطية والتي تعزز ظاهرة ريعية من خلال اعتماد التخطيط الاستراتيجي لتوظيف عوائد النفط في الاستثمارات غير النفطية وخصوصاً الزراعة والصناعة.

7–وضع الخطط المالية والنقدية والسياسات الاقتصادية على أساس أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية في الامد البعيد.

الهوامش والمصادر

أ – الهوامش

1– د. خليل حسين، مفهوم التنمية والتخلف. http// drkhalilhussein.bigspot.org

2– د. كامل المرياتي، الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري. http// www. Madarik.net

3– محمد عبد الزهرة عاتي، مصادر التمويل الخارجي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مع الإشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص، ص 1, 2.

4– د. خميس خلف الفهداوي ، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2000، ص 119.

5– تقرير التنمية البشرية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العراق، 1995، ص 1.

6– صلاح عامر أبو هونه البديري، تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة (1990 – 2009)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2010، ص، ص 7 – 9.

7– د. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، ص 33 – 35.

8– المصدر نفسه، ص 36.

9– أنواع التنمية الاقتصادية . www. Almethaq – info

10– المصدر نفسه.

11– جابر يوسف محمد يوسف، استحالة التنمية الاقتصادية دون التنمية البشرية، أطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2011، ص 16.

12– المصدر نفسه ، ص 16.

13– أنواع التنمية الاقتصادية، المصدر السابق.

14– د. هايل عبد مولى طشطوش، د. إبراهيم عواد المشاقبة، مهارات تطوير الأداء والذات، دراسة في التنمية البشرية، المعهد الكندي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، بدون سنة طبع، ص 10.

15– د. عبد العزيز عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي (الامن مسؤولية الجميع). . Faculty. kus. edu. sa

16– أديب نعمة، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمنية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، لبنان، 2011، ص 16.

17– اهداف التنمية الاقتصادية. http// www. Startims com

18– جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشئون البيئية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، بدون سنة طبع، ص 4.

19- ده. حنان عبد الخضر قاسم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر، جامعة الكوفة، العراق، 2011، ص 119.
20- د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق، 2012، ص، ص,42-49.
21- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014، ص، ص22-23.
22- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2013، ص، ص 61-62.
23- المصدر السابق، ص 12.
24- احمد الربيعي، تحديات التنمية في العراق. http// al. madinanew.com
25- المصدر السابق.
26- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014، المصدر السابق، ص 23.
27- د. كمال البصري، التحديات الاقتصادية الحالية واستراتيجية المرحلة القادمة ،2010 – 2014، ص 5.
28- المصدر السابق، ص 5 .
29- احمد الربيعي، تحديات التنمية في العراق، المصدر السابق.
30- حمد محمد النقراط، التنمية الاقتصادية اهداف ومتطلبات .http//www.Edu.gov
31- المصدر نفسه.
32- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017، العراق، 2013 ص،ص7-17.
33- المصدر نفسه، ص، ص 12 – 36.
34-سعد سلوم، استراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية . http// www. Annabaa. org.
35- المصدر السابق.

ب – المصادر

1- اهداف التنمية الاقتصادية. http// www. Startims com
2- احمد الربيعي، تحديات التنمية في العراق. http// al. madinanew.com
3- أديب نعمة، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمنية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، لبنان، 2011.
4- أنواع التنمية الاقتصادية . www. Almethaq – info
5- تقرير التنمية البشرية، جمعية الاقتصاديين العراقيين، العراق، 1995.
6- جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشئون البيئية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، بدون سنة طبع.
7- حمد محمد النقراط، التنمية الاقتصادية اهداف ومتطلبات .http//www.Edu.gov
8- د. خميس خلف الفهداوي ، د. مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، العراق، 2000.

9- د. خليل حسين، مفهوم التنمية والتخلف. http// drkhalilhussein.bigspot.org
10- جابر يوسف محمد يوسف، استحالة التنمية الاقتصادية دون التنمية البشرية، أطروحة دكتوراه، الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2011.
11- صلاح عامر أبو هونه البديري، تحليل استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة (1990 – 2009)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2010.
12- ده. حنان عبد الخضر قاسم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن عشر، جامعة الكوفة، العراق، 2011.
13- د. عبد العزيز عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التنمية والامن في الوطن العربي (الامن مسؤولية الجميع).
Faculty. kus. edu. sa
14- سعد سلوم، استراتيجية التكامل بين العناصر اللازمة على أرضية الوحدة الوطنية. http// www. Annabaa. org.
15- د. كمال البصري، التحديات الاقتصادية الحالية واستراتيجية المرحلة القادمة، 2010 – 2014.
16- أديب نعمة، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمنية شاملة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، لبنان، 2011.
17- محمد عبد الزهرة عاتي، مصادر التمويل الخارجي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مع الإشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2010.
18- د. كامل المرياتي، الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية، مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري. http// www. Madarik.net
19- د. علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، العراق، 2012.
20- د. هايل عبد مولى طشطوش، د. إبراهيم عواد المشاقبة، مهارات تطوير الأداء والذات، دراسة في التنمية البشرية، المعهد الكندي العربي، جامعة اليرموك، الأردن، بدون سنة طبع.
21- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 – 2014.
22- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2013.
23- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017، العراق، 2013.